

وزير الطاقة عبد المجيد عطار.. لـ”الحوار”: لا رفع لأسعار الكهرباء والغاز خلال 2021

كسبنا معركة استقرار سوق النفط

هذه استراتيجيتنا لتطوير القطاع

مداخل الجزائر من النفط تراجعت بـ 11مليار دولار في 2020

سعر البرميل سيظل بين 55 و 60 دولارا خلال النصف الأول من 2021

سوناطراك طلبت رغما عنها للانخراط في أنشطة لا علاقة لها بمهنتها

إنهاء المراسيم التنظيمية لقانون النفط الجديد في الربع الأول من 2021

هكذا يمكننا تدارك التأخر في مجال الطاقة الشمسية

هكذا سنتعامل مع الفائض في الموظفين داخل سوناطراك

الانتقال الطاقوي إلى مزيج متجدد يتطلب عقدا أو عقدين

يكشف وزير الطاقة، عبدالمجيد عطار، في هذا اللقاء مع جريدة “الحوار”، الاستراتيجية التي سطرته دائرته الوزارية من أجل تطوير وعصرنة قطاع الطاقة في الجزائر، في مقدمتها إعادة بعث روح أنشطة المحروقات من خلال دعم سوناطراك، مشيرا إلى الأزمة الصحية -كوفيد-19 التي قال إنها أثرت بشكل مباشر على صادراتنا من المحروقات التي لم تصل إلى 20مليار دولار خلال 2020، مسجلة انخفاضا قدره 11مليار دولار مقارنة بعام 2019. الوزير عبد

المجيد عطار، وبعد أن أكد أن سوناطراك طلبت رغما عنها ولعدة عقود، للانخراط في أنشطة لا علاقة لها بمهنتها الأساسية، تدرس الاستثمار في أنشطة بعيدة أكثر ربحية خارج الوطن وفق مقاربة جديدة، فيما تحدث عن إنهاء المراسيم التنظيمية لقانون النفط الجديد في الربع الأول من 2021، وقدم رؤية متكاملة لتدارك التأخر في مجال الطاقة الشمسية، كاشفا أنه يمكننا أن نعتبر أن معركة استقرار السوق قد تم كسبها، بسعر صعد تدريجيا على مدار عام 2020، ليبلغ بداية عام 2021 حوالي 55 دولارا للبرميل، ولم يكن بالإمكان الحفاظ على هذا التطور إلا بفضل جميع القرارات التي اتخذتها أوبك + خلال عام 2020، بعد أن طمأن بأنه لا رفع لأسعار الكهرباء والغاز خلال السنة الجارية، معرجا إلى ملف الانتقال الطاقوي إلى مزيج متجدد، والذي قال إنه يتطلب عقدا أو عقدين من الزمن.

بداية السيد الوزير.. نود الحصول على توصيف عام لقطاع الطاقة في الجزائر؟

سأحدث إليكم في بضع كلمات، كي لا أتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها القطاع منذ 1962، عما كان فيما يتعلق بالمهام، وعما هو كائن وعما يفترض أن يكون في المستقبل. يمكننا تلخيص مهامه بكل ما يتعلق بإدارة واستغلال وحفظ موارد الطاقة بشكل عام، ثم تجميعها بالتحويل أو التصدير، وأخيرا إنتاج الطاقة على شكل كهرباء أو غاز طبيعي لتوزيعها على جميع الاستخدامات والمستخدمين في جميع أنحاء التراب الوطني.

تشرف على تنفيذ جميع هذه المهام من وجهة نظر التنظيم وزارة الطاقة، ومن وجهة نظر التنظيم والرقابة ثلاث وكالات وطنية، وفي الميدان من وجهة نظر النشاط الصناعي والاقتصادي، الجهات الفاعلة في مجال الطاقة. وهي في الأساس سوناطراك وسونلغاز، بما في ذلك جميع شركات الخدمات والشرارات التي تدور حولها.

منذ عام 2020، على الرغم من أن الهدف الأساسي لضمان إمدادات الطاقة في البلاد هو نفسه، كان لابد من تكييف المهام كما هو عليه الحال في العالم، وتكفل قطاعان متميزان بها من الآن فصاعدًا، وزارة الطاقة من جهة، وركزت على الموارد التقليدية والطاقة (المحروقات والكهرباء)، ومن جهة أخرى وزارة التحول الطاقوي والطاقات المتجددة، وهي مسؤولة عن ضمان الانتقال الضروري إلى نموذج جديد لاستهلاك الطاقة مع كل ما يتطلبه ويستلزمه من حيث المراقبة والتنظيم والاستثمارات وإنتاج الطاقة المتجددة.

وببقى الأهم قائما للاضطلاع به اعتبارًا من عام 2021، لتعزيز وتنسيق أنشطة هاتين المؤسستين اللتين تتكامل مهامهما وأهدافهما، ويجب أن تستهدف على المدى الطويل أمن الطاقة في البلاد.

ما هي إستراتيجيتكم لتطوير القطاع؟

إنها تتبع ببساطة من المهام والأهداف التي ذكرتها للتو. أولاً، إعادة بعث روح أنشطة المحروقات من خلال دعم سوناطراك بحيث تعيد التركيز على أعمالها الأساسية التي تتمثل في استكشاف وتطوير واستغلال الآبار، والنقل عن طريق خطوط الأنابيب، والتحويل (التكرير، والتسييل، والبتروكيماويات)، والتسويق. لقد طلبت سوناطراك رغماً عنها ولعدة عقود، خاصة تحت الضغط الاجتماعي، للانخراط في أنشطة لا علاقة لها بمهنتها الأساسية، ويجب علينا إنهاء ذلك. يجب أن تركز مهمتها بشكل أساسي على تجديد الاحتياطيات التي تتناقص بانتظام منذ عدة سنوات، وتعزيز إنتاجها ليس فقط لجني ربح أفضل لها، ولكن أيضاً لضمان أمن الطاقة في البلاد على المدى الطويل. لأن الانتقال الطاقوي إلى مزيج متجدد سيتطلب بالتأكيد أكثر من عقد أو عقدين من الزمن.

ونظرًا لأنه لا يمكن القيام بذلك بمفرده بسبب الاستثمارات الضخمة التي سيتم القيام بها، فسيكون من الضروري اعتماد استراتيجية يمكن أن تعزز الشراكة القبلية والبعدية الممكنة بفضل تطبيق قانون النفط الجديد الذي نخطط لإنهاء مراسيمه التطبيقية الـ 38 خلال الربع الأول من عام 2021. وستتولى بعد ذلك الوكالة الوطنية ALNAFT، المسؤولة عن إدارة قطاع المناجم، عملية الترويج لهذه الشراكة.

يتعلق المحور الاستراتيجي الثاني بإنتاج الطاقة التي سيتم توزيعها في السوق الداخلية كأولوية، وهي الكهرباء والغاز الطبيعي، والتي توفرها حاليًا سونلغاز. تنتج هذه الطاقة الآن 98٪ من الغاز الطبيعي، في حين أن الدولة لديها مصدر طاقة متجدد ولا ينضب: الطاقة الشمسية. سيتعين علينا تدارك التأخر في هذا المجال ويمكننا أن ننجح بالتعاون مع وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة. وهذا يتطلب مراجعة قانون الكهرباء الذي تم سنه في عام 2002، ولكنه لا يطبق عملياً مع احتكار شركة سونلغاز بحكم الأمر الواقع. كان من المنطقي وضع قانون بشأن انتقال الطاقة أولاً قبل عدة سنوات، ثم الانتقال إلى قانون النفط وقانون الكهرباء لضمان تكاملهما مع رؤية أكثر تجانساً حول مستقبل الطاقة في البلاد. لكن الوقت لم يفت بعد، ونحن نعمل حاليًا مع وزارة الانتقال الطاقوي من خلال التركيز ابتداءً على تحديد نموذج استهلاك الطاقة، ثم

إنضاج مخطط إنتاج قائم على مزيج طاقتي متطور بحسب الموارد والوسائل المتاحة أو الممكن تحصيلها على المديين المتوسط والطويل.

فيروس كورونا أثر على الكثير من القطاعات وأضر بشكل مباشر بمدخيلها، ما هو تأثير كوفيد 19- على قطاعكم؟

لقد أثرت الأزمة الصحية على جميع دول واقتصاديات العالم، وكان لها تأثير خاص على استهلاك الطاقة، وبالتالي على النفط والغاز الطبيعي. يدر هذان المنتجان أكثر من 96% من عائدات الصادرات، ومعظم الضرائب التي تدفع للخزينة العامة. لقد تأثرت صادراتها ليس فقط بالكميات المتناقصة، ولكن أيضاً بسعر البرميل الذي وصل إلى 42 دولاراً فقط في المتوسط على مدار عام 2020 بأكمله، وهذا نتج عنه صادرات لم تصل إلى 20 مليار دولار ويضاف إليها 2 مليار دولار خاصة بالمنتجات البترولية. وهذا يمثل انخفاضاً قدره 11 مليار دولار مقارنة بعام 2019.

داخلياً، اتخذت الشركات العاملة في قطاع الطاقة إجراءات للحد من الآثار الاقتصادية وضمان استمرارية الأنشطة وجودة الخدمات المقدمة، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الطاقة (الكهرباء والغاز الطبيعي) اللازمة للاستهلاك الوطني.

كان علينا أيضاً مراجعة برامج الاستثمار وميزانيات التشغيل بتخفيضها لعام 2020 إلى 35% و 13% على التوالي لتعزيز مرونة الشركات في مواجهة التخفيضات الكبيرة في الأسعار.

ما هي رؤيتكم لأسواق النفط لعام 2021؟ وما هو الدور الذي لعبته الجزائر داخل أوبك؟

يمكننا أن نعتبر أن معركة استقرار السوق قد تم كسبها، بسعر صعد تدريجياً على مدار عام 2020، ليبلغ بداية عام 2021 حوالي 55 دولاراً للبرميل. لم يكن بالإمكان الحفاظ على هذا التطور إلا بفضل جميع القرارات التي اتخذتها أوبك+ خلال عام 2020 وخاصة بعد اجتماع 4 و 5 يناير 2021 الذي قررنا خلاله الإبقاء على حصص الإنتاج لشهري جانفي وفبراير، أي دون إضافة 500000 برميل يومياً المفترضة، ومجرد استثناء زيادة قدرها 75000 برميل يومياً لروسيا وكازاخستان، فضلاً عن التخفيض الطوعي للعربية السعودية بمقدار مليون برميل يومياً لأشهر فبراير ومارس وأبريل 2021.

إذا سارت الأمور على ما يرام ولم يطرأ أي عامل خارجي، فسيظل السعر أعلى من هذا المستوى خلال النصف الأول من عام 2021، أي بين 55 و 60 دولاراً. ومع ذلك، يجب أن نظل حذرين لأن استئناف الاستهلاك وبالتالي الطلب العالمي سيستمران في الاعتماد بشكل أساسي على مدة ونجاح التطعيم ضد Covid-19 ، وليس على اللقاح نفسه المتواجد اليوم بعدة أنواع.

الأزمة التي شهدناها هذا العام، في رأيي، عززت التعاون في إطار أوبك+. لقد قمنا ببناء إطار تعاون إيجابي للغاية طويل الأجل ومستدام، وقد ساهمت الجزائر كثيراً منذ البداية في عام 2016، وتحديداً خلال عام 2020 من خلال رئاسة أوبك.

هل هناك ارتفاع محتمل في أسعار الغاز والكهرباء في المستقبل؟

في الوقت الحالي، أو على الأقل لعام 2021، لا توجد مثل هذه التوقعات. لكننا بالتأكيد سندرس المسألة في إطار النموذج الجديد لاستهلاك الطاقة الذي سيتم تحديده للمستقبل. يفترض أن يسلك المسار الذي يراود تجربته عبر سياسة جديدة لعدم الطاقة، ينبغي من ناحية أن تشجع بل وتدعم إنتاج واستهلاك الطاقات المتجددة، مما يؤدي إلى مزيد من الكفاءة الطاقوية

وبالتالي استهلاك عقلائي أكثر. السعر هو أحد المعايير التي يجب أخذها في الاعتبار، ولكن يجب ألا يؤثر على صغار المستهلكين الذين هم في الغالب من المواطنين ذوي الدخل المنخفض.

ذكرت في عدة مناسبات فائض عدد الموظفين داخل سوناطراك ..ما الذي تنوي فعله حيال ذلك؟

إنها موجودة بالفعل، ولكن يجب تحديد أنها تتعلق بشكل أساسي بوظائف الدعم وليس تلك المسؤولة عن التشغيل. إنها نتيجة الضغط الاجتماعي التاريخي الذي يجب حله تدريجيا بدمجه في مشاريع جديدة. لقد سلط الوباء الحالي والتباطؤ في الأنشطة أو تأجيل بعض المشاريع الضوء على ذلك، لكن يجب أن نظل متفائلين ونتوقع الاستفادة من تنفيذ انتقال حقيقي للطاقة والذي من شأنه أن يخلق وظائف جديدة كما هو عليه الحال في العديد من البلدان.

هل هناك استثمارات تخطط لها سوناطراك دوليا وتحديدا في أفريقيا؟

لقد استثمرت سوناطراك كثيرا في الخارج، خاصة في الأنشطة القبلية (التنقيب)، بمفردها أو بالاشتراك مع شركات نفطية أخرى. يمكننا الاستشهاد بمصر وتونس وليبيا ومالي والنيجر وموينايا وبيرو. لكن النتائج متواضعة حقاً أو مخيبة للآمال وتتطلب مقارنة جديدة، بما في ذلك الشراكة في مناطق احتمال أكبر أو أنشطة بعدية أكثر ربحية (البتروكيماويات، والتجارة وحتى توزيع الطاقة). قد لا يكون الوضع الحالي مواتيا للغاية، ولكن يجب النظر إليه على المدى القصير، لا سيما في أفريقيا.

حاوره :نورالدين علواش